ما سيأتي في قول المص والحق حتم المستثنى من
قاعدة قابلية كل مصدر موكد يمتنع حذف عامله
الا المصدر النايب عن الفعل فانه موكد ويجب
حذف عامله واستصوب شيخ الاسلام للناظم ورد
كلام ولده وقال ما قاله ابن الناظم ممنوع والحق
مع ابن الناظم فيما ذكر لان القياس اذا اقتضى
امتناع حذف عامل المصدر الموكد للعلة التي
ذكرها انتهى وهي انه ذكر لتقرير عامله وتقويته
فاذا ورد مصدر حذف عامله وامكن حمله على
غير التاكيد فحمله عليه اولى للجمع بين الامرين
لان الحذف مناف للمقصود التوكيد وح فكون
المصادر على هذا اربعة مصدر موكد لعامله
ومصدر غير موكد له ومصدر مبين لنوعه ومصدر
مبين لعدده تامل لان قولك ضربا زيدا
الزعلة لقوله رهو والضمير في منه كما في بعض النسخ
عايد على المص وما استدل به ابن المص من
قوله ضربا زيدا على دعواه اي على الذي ادعاه من
وجوب الحذف لعامل المصدر الموكد ليس منه اذ
من هذا القبيل الذي ذكره المص هنا وقوله وذلك
اي وبيان علة كونه ليس منه وقوله بل هو امر
اي طلب خال الزاي مفيد للطلب استعاد من

الفعل

الفعل المحذوف خال عن التاكيد وقوله بمثابة
اضرب اي بمنزلته فهو منزل منزلته من حيث انه
مفيد للطلب مع خلوه عن التاكيد كما نايب عنه
وقوله لانه واقع الزعلة لما قبله كذلك ضربا
زيدا اي لا تاكيد فيه ففرق بين ما قاله وما ذكره
المص هنا وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها الضمير
في ذكرها اما عايد على ابن المص والمعنى ذكرها في
عبارته او على المص والمعنى ذكرها فيما ياتي
وقوله لان المصدر فيها اي الامثلة التي ذكرها
نايب الزوهذا علة لقوله وكذلك جميع الامثلة
الزوقوله نايب مناب العامل اي وهو اضرب المحذوف
وجوبا وقوله دال اي ذلك المصدر المذكور النايب
عن العامل المحذوف وقوله على ما يدل عليه الضمير
في عليه عايد على العامل المحذوف الذي وقع المصدر
نايبا عنه وقوله وهو اي ذلك المصدر عوض عنه
اي عن ذلك العامل ويدل على ذلك اي على
كونه عوضا عنه ودال على ما يدل عليه وقوله
عدم جواز الجمع بينهما اي بين العامل المحذوف
وبينه لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض
ولا يستثنى من الموكدات اي لعواملها يمتنع
الجمع بينها وبين تلك الموكدات وقوله وبين الموكد اي

Copyright © King Saud University